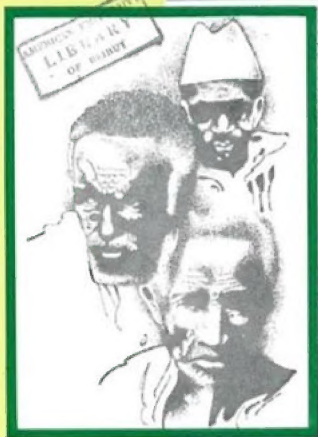


إريتريا

بلاد الساميين وصراع النفوذ

تأليف
غالي عودة



دار البشير

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

هاتف {١٦٧٠٢٣٠} - {١٦٦٤٤٢١}
ص. ب {١٨٣٩٨٢} - {١٨٢٠٧٧}
تلكس: ٢٣٧٠٨ / بشير

دار البشير
للتسويق والتوزيع

بنابة الددو
مقابل البنك العربي - المبدلي
عمان - الأردن

سلسلة قضايا إسلامية

إريتريا

بلاد المساميين وصراع النفوذ

تأليف

غالي عودة

دار البشير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ
هَلُمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

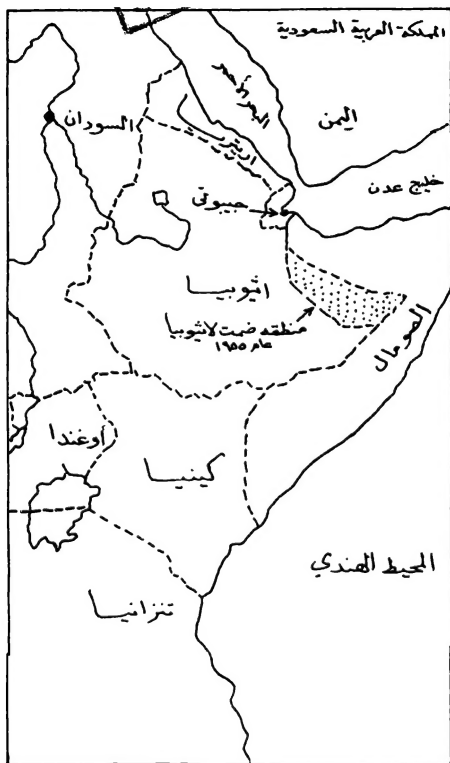
(الأحزاب : ١٨)

الهدف

إلى الإمامين :

- الإمام منصور في القوماز
- والإمام الغازي في الصومال





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين ويعد . . .

يعتبر هذا الكتاب هو الأول من سلسلة من الكتيبات التي سيتوالى نشرها، حول موضوعات تهم القارئ المسلم في مختلف الأقطار الإسلامية.

فكان ان وكل لي القيام بهذه المهمة، فعملت جهدي أن يأتي هذا الكتيب شاملاً - على قدر ما يتسع حجمه الصغير - للحقائق عن شعب إرتيريا المسلم. ووضعت نصب عيني أن تأتي الحقائق مبسطة واضحة، كي لا يستعصي على القارئ العادي استيعابها ومتابعة تسلسلها. أرجو الله أن أكون قد وفقت فيما إليه سعت، وأن يكون ذلك خالصاً لله، والله من وراء القصد.

مقدمة

تركزت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في عهد الامبراطور هيلاميلامي في يده. ولتسيير شؤون الدولة كان يحيط به هالة من البيروقراطيين المطيعين الذين اعتبروا أن البلاد بوضعها الحالي، وجيشها القادر على حماية حدودها، تعد في الوضع الأفضل الذين لا يمكن الارتقاء لأحسن منه. واعتقد الامبراطور، وانعكس ذلك على الجهاز الحكومي كله، أن أي اتجاه للتحديث أو التجديد ليس إلهتشيماً للسلطة الامبراطورية. ويجمع بين هؤلاء البيروقراطيين الذين يتمتعون لمختلف القوميات، طموح جامع في الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، والمحافظة على مكانة اجتماعية معينة، في حين تتصارع القوميات في أسفل الدرج الاجتماعي ويجمع بينها تسلط قومي حبشي، وكراهية عرقية يزيدهما الفساد والجهل فجاجة وتفاقماً.

ويمكن وصف الظواهر والمغالاة في ذلك، إلا أن فقر الشعب الاثيوبي والقوميات المغلوبة على أمرها لا يمكن المغالاة في وصفه. فالحبشة من أفقر بلاد العالم حيث لا يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٨٥ دولاراً أمريكياً، كما لا يزيد نصيب الفرد عن ١٦٠٠ سعراً حرارياً في اليوم، مما يؤدي إلى تدهور الصحة العامة وانتشار الأوبئة والأمراض. ولا تزيد نسبة المتعلمين (الذين يجيدون القراءة والكتابة) عن خمسة بالمائة من مجمل السكان. وليبان فداحة تدني تلك النسبة لا بد من مقارنتها بنسبة المتعلمين في كينيا^(١) التي بلغت ما يزيد عن ثلاثين بالمائة في نفس العام. في حين بلغت في السودان الذي يجاور الحبشة من

١ - تقع كينيا الى الجنوب الغربي من الحبشة.

الغرب أكثر من ثمانين بالمائة. أما شبكة الطرق بالمعنى المتعارف عليه دولياً، فلا وجود لها في الحبشة. فالطرق المعبدة تكاد لا تصل المدن الرئيسية ببعضها. ويتعين على الفلاحين في بعض المناطق أن يسبوا سبع ساعات للوصول لأقرب طريق تسلكه الحافلات، لمواصلة الرحلة من أجل زيارة طبيب أو لشراء بعض الضروريات من المدينة. ومن ناحية أخرى كانت ندرة الطرق ورداءتها سبباً في بروز ظاهرة تناقصية في اقتصاد إثيوبيا الوطني: ففي حين يموت الفلاحون جوعاً في المناطق الريفية، تقوم الحبشة بتصدير القمح للخارج.

وقد تميز التاريخ السياسي الإثيوبي بتمركز السلطة في أقاليم معينة وانعدام وجودها في مناطق أخرى. ويمكن تفسير ذلك بسهولة، إذا نظرنا لخريطة الحبشة الاثنوغرافية، فالسلطة تكاد تكون معدومة في مناطق ومحافظات القوميات الخاضعة لسيطرة القومية الأمهرية. وقد اكتشف هيل سيلاسي هذا النقص وعمل جهده لدعم ودفع الجهاز الإداري والتنفيذي للتواجد في مختلف مناطق الدولة وأطرافها. إلا أن التضاريس القاسية، وضآلة شبكة الطرق، واتساع رقعة الدولة، بالإضافة لتدني المستوى الثقافي، وخمول البيروقراطية الإثيوبية، وفقر المناطق النائية، وتفاقم العداء بين القوميات، حال دون تنفيذ المخطط الامبراطوري. لذا كان الرعب يهز الحكومة الإثيوبية - سواء كانت محافظة أورايديكالية - لدى أي تحرك قومي للمطالبة بنوع من الحكم الذاتي. كما كان التعبير الشعبي عن فساد رجال الإدارة المحلية يعني مناوأة الدولة والتحريك ضدها.

فبدأت غيوم عدم الرضى والاستياء تتجمع في الخفاء بين أبناء مختلف القوميات. واستشرى الأمر وشمل السخط ورفض الأوضاع القائمة قطعاً عريضاً من أبناء القومية الأمهرية التي تشكل الدعامة الرئيسية لحكم الامبراطور. وبقي الامبراطور متمسكاً بموقفه القديم:

معارضة كل جديد، وكبت كل محاولة للإصلاح.

وضربت موجة جفاف شديدة بعض مناطق الحبشة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢ فامتلات المدن الرئيسية بالمشردين النازحين من المناطق الريفية التي تأثرت بالقحط بحثاً عن عمل أو مأوى. ولم يكن هناك أدنى جهد رسمي لإصلاح الوضع المتردي، رغم أن وزير الزراعة قد ذكر في تقرير له، رفعه لمجلس الوزراء، النقص الشديد في الغذاء^(١)، فحاول مجلس الوزراء، «تغطية عين الشمس بغربال» كما يقول المثل الشعبي، ووجه أمراً لوزير الزراعة بكنم التقرير. وكان هذا الأمر أول خطوة رسمية خاطئة لعلاج معضلة ملحة. واتخذ قرار مجلس الوزراء بكنم التقرير أساساً لسياسة حكومية رسمية تقضي بالتعتيم على أبناء المجاعة للمحافظة على كرامة الامبراطورية وهيبتها بين الأمم. ونمت أول خطوة تسترية، لتصبح فيما بعد نواة لمؤامرة صامتة نفذت بعيداً عن سمع وبصر العالم، إلى أن انفجرت بعد ما يقرب من عام لتصبح قضية الأسرة الدولية بأكملها.

وبعد هلاك ما يزيد عن عشرة آلاف نسمة بدأت الحبشة وتحفظ تنشر بعض أخبار الكارثة. وبلغت الحفاقة الدبلوماسية الاثيوبية ذروتها حين طلبت الدولة من منظمات الإغاثة العالمية ألا تجاهر بحاجة إثيوبيا الماسة للغذاء. وقد صرح أحد الوزراء حول ذلك فقال: (إذا كان في اعترافنا بالفشل أمام العالم ما ينقذ الفلاحين، فإنه من الأفضل أن يموتوا)^(٢).

ولم يكن مستحيلاً إنقاذ أعداد غفيرة من مغالب الموت لو أن الدولة

(1) Shepherd, J., The Politics of Starvation, P.P. 12-14.

(1) New York Times, May 19, 1974.

أحسنّت التصرف بمواردها المحلية فقط . ووصلت شرارة النقمة للجيش الذي تحول ليصبح حليفاً (مؤقتاً) للقوميات المكبوتة بعد أن كان أداة لقمعها وكبت حريتها . وكان من الطبيعي أن يبدأ تمرد الجنود في أسمره عاصمة إريتريا ، وعجزت الدولة عن تحديد المسؤول عن الشغب حيث ذكرت بعض التقارير أن الجنود قد قاموا بذلك عفواً ، وأشارت تقارير أخرى لاشتراك صغار الضباط ، واتسعت دائرة التمرد لتشمل مدينتي أديس أبابا وهرر وانضمت لصفوف المتمردين قطاعات أخرى من الجيش . وتوجه الجنود للإمبراطور بمطالبهم التي لم يكن من بينها أي مطلب متطرف ، بل كانت تنحصر كلها في تحسين ظروفهم المعاشية ورفع رواتبهم ومعالجة المجاعة . ولاقت مطالب المتمردين رد فعل إيجابي لدى الإمبراطور الذي وعد بالعمل على تحقيقها .

إلا أن الجهاز الإداري الفاسد كان سبباً في اتساع التمرد ليشمل قطاعات مدنية . فتظاهر الطلبة ، وأضرّب العمال ، ورفعت للإمبراطور مطالب تختلف عن تلك التي جاء بها الجنود ، لما بها من طابع راديكالي متطرف يسعى لإحداث تغيير جذري في بنيان الدولة ، مما دفع بعض قطاعات الجيش الى تعديل مطالبها ، وذلك بإضافة مطالب ثورية إلى مطالبها الاقتصادية . وكان أهم تلك المطالب التي جاء بها الجيش والمدنيين على السواء هو إجراء تعديلات دستورية ، وتشكيل لجنة من صغار الضباط استثنى من عضويتها أي ضابط فوق رتبة عقيد ، وأطلق عليها «لجنة التنسيق العسكرية» .

وأصبحت العاصمة مسرحاً للاضطراب والفوضى . وخرج ما يزيد عن ثلاثين ألف مسلم للتظاهر والمطالبة بحقوقهم في المساواة ببقية الطوائف والقوميات . ولم تجد كل الوعود التي قطعتها الدولة بالتحقيق في أسباب الفساد ، وتشكيل لجنة لمحاسبة الحكومة السابقة التي ألصقت بها تهمة العجز عن الاستجابة للمطالب القومية ، وأصبحت وحدها مسؤولة

عن المجاعة وكوارثها، كما لم يأبه أحد بعودة الدولة بإجراء إصلاحات زراعية وغيرها.

كما وجدت القوميات المغلوبة على أمرها، والتي عانت طويلاً من التسلط والتعسف الأمهري، فرصتها للتعبير عن طموحاتها، ورغبتها في الاستقلال، وحرية تقرير مصيرها بنفسها. فازدادت الأمور تعقيداً وشلت الحكومة نهائياً، ولم يؤد تعاقب الحكومات لبلوغ مرحلة الهدوء، وتوفير المناخ الملائم، للبدء بتنفيذ الإصلاحات. فانعدام الثقة يبرر الاعتقاد السائد بأن أي حكومة جديدة ستكون ظلاً لسلفها: فالإداريون الذين عملوا في الحكومات السابقة، هم إداريو الحكومة الجديدة، ورجال الشرطة، وجباة الضرائب، وما اشتهر عنهم من فساد ورشوة، لن يتغيروا بتغير الحكومة.

وطالب (الدرغو) المجلس الثوري بإجراء إصلاحات جذرية فورية تعجز عن تنفيذها أي حكومة مدنية في ظل الأوضاع السائدة حينئذ. وتحرك الضباط في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٧٤ ملء الفراغ الناتج عن عجز الحكومة، واستلموا السلطة وقطعوا آخر قناة اتصال بينهم وبين ممثلي النظام القديم. وتم اعتقال الإمبراطور الذي تسنم الحكم الإمبراطوري وانتهت معه آخر حكومة مدنية في البلاد. واستتب أمر السلطة في يد الجنرال مانغستو هايلي ماريام بعد سلسلة من الاغتيالات كما سنرى.

إريتريا

مصدر التسمية :

هناك من يقول أن هذه التسمية قد أطلقت على الإقليم في القرن التاسع عشر. ونصيب هذا الادعاء من الصحة قليل، حيث أطلق الاسم على إريتريا في القرن الثالث قبل الميلاد. وأصل التسمية «سينوس إريتريوس» وهي تعني باللغة اليونانية البحر الأحمر. وكالعادة في اختصار الأسماء الأجنبية وتحويرها لتلائم اللغات المحلية فقد اشتقت كلمة إريتريا من الاسم اليوناني «إريتريوس».

الموقع الجغرافي :

تقع إريتريا بين خطي عرض ١٥ و ١٨ درجة شمالاً وخطي طول ٣٦ و ٤٣ درجة شرقاً.

وتمتد إريتريا على سواحل البحر الأحمر شمالاً وجنوباً. يحدها من الشمال والشمال الغربي جمهورية السودان ومن الغرب الحبشة ومن الجنوب جمهورية جيبوتي ومن الشرق البحر الأحمر. وتبلغ مساحتها ١١٧,٠٠٠ كيلو متراً. وجغرافياً، أبرز ما يميز تضاريس الإقليم هضبة مرتفعة، يشقها عدة أنهار ووديان موسمية أهمها: نهر سيتيت الذي يعتبر الحد الفاصل بين إريتريا والحبشة، ويمر هذا النهر عبر السودان ليلتقي بنهر النيل ويطلق عليه السودانيون اسم نهر عطبرة. كما أن هناك عدد من الوديان الموسمية منها: وادي بركة ويزيد طوله عن ستمائة كيلو متر.

ووادي عنبسه، وهو راقد لوادي بركة، ووادي الجاش ويزيد طوله عن أربعمائة كيلو متر وينتهي في شرق السودان بالقرب من كسلا.

وتعتبر مدينة «أسمره» أكبر المدن الإريترية وهي العاصمة. وأهم موانئ الإقليم مدينة مصوع كما أن هناك موانئ أخرى صغيرة مثل مرسى فاطمة وعاسب. وقد بنى العرب مدينة «عدولي» التي أطلق عليها اليونان «عدوليس» لتكون رأس جسر للتجارة بين الجزيرة العربية والقبائل الإريترية. وقد وصف أحد البحارة اليونان ميناء «عدولي» في القرن الأول الميلادي فقال: «هناك مجتمع منظم، ازدهر في هذه المدينة الكبيرة، ذات المباني الجميلة، والمعابد، والحمامات، والشوارع، والصواري». وأشار لكثرة السفن العربية على الساحل الإريترى، وروح المودة والتفاهم والتعايش بين السكان المحليين والعرب القادمين والتزواج بينهم، مما يبعد الخصام ويكون أساساً لتوطيد أركان ذات القربى. وعن الموارد التجارية قال: «تجىء السفن العربية من كل صوب، محملة بالخناجر والرماح والزجاج، وتعود من هنا محملة بالعاج والجلود وقرون الكركدن»^(١).

وأطلق المؤرخون المسلمون على الإقليم أسماء مثل «بلاد الزيلع» و«بلاد الجبرته» وقال عنها ابن حوقل «بلاد الإريترية» وذكر أن بها كثيراً من المسلمين وعليها ملك عظيم.

وتمتد سواحل إريترية لأكثر من ألف كيلو متر، ويتبع لها أرخبيل من الجزر الإستراتيجية يزيد عددها عن مائة وخمس وعشرين جزيرة. وازدادت أهمية إريترية بعد شق قناة السويس التي حولت البحر الأحمر إلى شريان بحري تمر منه معظم البضائع التجارية بين الشرق والغرب.

١ - إريترية: تاريخها وجغرافيتها واقتصادياتها. منشورات جبهة التحرير الإريترية.

إريتريا وصراع الأمبراطوريات القديمة

لا يعوزنا الدليل إن قلنا أن كل الممالك والإمبراطوريات، وإن قامت بعيداً عن البحر الأحمر إلا أنها سعت للسيطرة عليه. ويفسر لنا ذلك وجود آثار خلفتها حضارات متباينة في زمانها ومنشئها. بدءاً من حضارة اليونان وروما القديمة، التي امتدت من شمال حوض البحر الأبيض المتوسط حتى إريتريا وباب المندب، وكذلك سيطر ملوك الأسر الفرعونية على الإقليم لتأمين طرقهم الجنوبية. وكان لمملكتي سبأ وحميز العربيتين اللتين قامتا باليمن تأثير تجاري وثقافي قوين على الإقليم، وقد مهد ذلك التأثير والعلاقة باليمن لدخول الإسلام للبلاد منذ عقود الأولى.

فقدماً جاء المصريون للشاطئ الإريتري، وتبعهم الفينيقيون واليونان، بحثاً عن النفائس والمعادن الثمينة من جهة، ولتأمين حركة تجارتهم البحرية والبرية كما ذكرت من جهة أخرى. وكانت قوافل التجار المصريين تبحر جنوباً حتى سواحل الصومال، انطلاقاً من الموانئ الإيترية التي كانوا يرتبطون مع أهلها بمعاهدات واتفاقات تسهل لهم الطريق جنوباً نحو أعماق القارة الإفريقية، وشمالاً لدى العودة إلى مصر. لم يتطلع المصريون لاحتلال إريتريا عسكرياً، إلا أنهم تركوا آثاراً حضارية عميقة، وتمتعوا باحترام القبائل الإيترية، حتى أن تلك القبائل لم تعد تنظر للمصريين نظرتها للأمم الأجنبية الأخرى.

وفشل الرومان في فرض سيطرتهم على إريتريا، كما فشلوا في التأثير

حضارياً على الإقليم، بالرغم من نجاحهم في مناطق أخرى من حوض البحر الأحمر. فقد قاتلت القبائل البجاوية (قبائل البجة) الزحف الروماني، ودفعوا جحافلهم شمالاً حتى حدود مصر. واستمرت تلك الحرب بين مد وجزر حتى الفتح الإسلامي لمصر في القرن السابع الميلادي.

واستخدم الرومان مملكة «أكسوم» لمهاجمة إريتريا، وتمكنت تلك المملكة التي برزت في القرن الأول الميلادي من غزو إريتريا وبعض الأقاليم المجاورة، وبدعم من الرومان وصلت إلى جنوب الجزيرة العربية واليمن، ولا بد أن هناك نصيباً كبيراً من الصحة في مقولة «التاريخ يعيد نفسه». فكما كانت «أكسوم» بالأمس، نجد الحبشة اليوم، معزولة عن بيئتها الإفريقية، وعن جاراتها المباشرة، وارتبطت بقوى بعيدة عن المنطقة أو دخيلة عليها، ولا وجود لعلاقات حُسن الجوار بينها وبين أي من الدول المحاذية بلا استثناء.

ولم يتغير الهدف من الصراع في منطقة البحر الأحمر في العصر الحديث عنه في العصور القديمة رغم اختلاف طبيعة القوى المتحاربة والوسائل المتبعة، وفي هذا يقول عثمان صالح سبي في مقدمته لكتاب وثائق الخارجية الإيطالية حول احتلال إريتريا: «فقبل ثلاثة قرون ونصف سنة (١٥١٣) تقدم البرتغاليون إلى السلطان أحمد بن إسماعيل، سلطان دهلوك ومصروع وملحقاتها بطلب إقامة علاقات تجارية مع بلاده التي عرفت بثروتها من اللآلئ، وتروس السلاحف، وقرون الخرتيت، والعاج، وريش النعام. وما لبث هذا الطلب الرسمي أن تحول إلى نزو مسلح، واحتلال دام نحو أربعين عاماً، حتى هزم الأتراك الأسطول البرتغالي واحتلوا مصروع في عام (١٥٥٧)».

فكما كان هدف البرتغاليين هو السيطرة على مقدرات الشعب

الإريتري، فإنه بالمنظور الأوسع كان للسيطرة على طريق التجارة، الذي يمر عبر البحر الأحمر، وكان ذلك ما ارتآه الإيطاليون فيما بعد، تحدوهم فكرة أن مفاتيح البحر الأبيض المتوسط موجودة في البحر الأحمر.

ومع ازدياد التقدم العلمي والتكنولوجي ازدادت أهمية البحر الأحمر. وسعت الدول الكبرى للسيطرة على حوض البحر الأحمر، وذلك بالتأثير على شعوب المنطقة عن طريق مدّ جسور من الصداقة حيناً، والتآمر والمجابهة حيناً آخر. وكان الشعب الإريتري حاضراً، ودوره في الصراع مهماً، لموقع بلاده الجغرافي المميز، الذي يربط براً بين الصومال العربي المسلم وبين بقية أقطار الأمة في آسيا وإفريقيا.

فكما تسعى الدول الكبرى، والصغرى، القريب منها، والبعيد، إلى تأمين منافذها على البحر الأحمر، وتواجدها في المنطقة، فإن لدى الدول العربية من الدوافع الأمنية القومية ما يحذوها للعمل على تحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية، آخذين في الاعتبار أن كل الشعوب المطلة عليه هي شعوب عربية مسلمة. ولن تتحقق مطالب الأمن تلك إلا باستقلال إريتريا وتعزيز استقلال الصومال وجيبوتي أيضاً.

الدولة الإسلامية وإريتريا:

رغم الحروب الطاحنة التي كانت سجالاً بين البجة والرومان، انقلبت السياسة الرومانية بين عشية وضحاها، ليصبح هدفها الرئيس والمباشر استمالة القبائل الإريترية، والتقرب من زعمائها. ولم يكن ذلك تعديلاً في النظرة الإستراتيجية الرومانية نحو تلك القبائل، بل كانت سياسة مرحلية لمواجهة المد الإسلامي.

وكما ذكرت آنفاً، فقد دخل الإسلام إريتريا منذ سنوات الدعوة الأولى، حيث حملها التجار المسلمون، والمهاجرون، ورجال الدعوة الذين جاؤوا بدين الفطرة إلى قبائل قاومت الديانات اليونانية، ونبذت آلهتها، وقاومت الإمبراطورية الرومانية، ورفضت حضارتها. ودخل الإريثريون في دين الله أفواجاً، وترسخت علاقات المودة والحسنى بين القبائل الإريترية والمسلمين القادمين من خلف البحر بتجارهم، وأصبحت تلك العلاقة نموذجاً جديداً في التعامل و مراعاة العهد، خلافاً لما اتسمت به معاملات الرومان والأحباش من غدر ونقض للمواثيق مع تلك الأمة.

ورغم تلك الحقائق، فقد نجح الرومان في استقطاب القبائل الإريترية لتقف بجانبهم عن طريق إقناع ملكهم «سكسوح» بإرسال نجدة لقتال عمرو بن العاص، الذي قاد جيشاً لفتح مصر. فتوجه «سكسوح» بنفسه، على رأس قوة قوامها خمسون ألف مقاتل، معززين بألف وثلاثمئة فيل، وكانت الغلبة للمسلمين وأضاء الإسلام مصر.

وفي عام ٢١٦ للهجرة، جهز الخليفة العباسي المأمون عبدالله بن هارون الرشيد جيشاً بقيادة عبدالله بن الجهم، لفتح الأراضي الواقعة جنوب صعيد مصر، والتي بقيت بها قوات بجاوية منذ عهد «سكسوح».

وتلاقى الجمعان، ودارت رحى معركة خسرت فيها البجة معظم مقاتليها، مما اضطرها لقبول الهدنة وعقد معاهدة نصت على:

- أن يدفع عظيم البجة الجزية وأن يستمر على ذلك.
- أن تكون قبائل البجة وأرضها تابعة للدولة الإسلامية.
- ألا تهدم المساجد التي بناها المسلمون في (صبحه) و(هجر) وسائر البلاد.
- أن دية القتيل من رعايا دولة الخلافة الإسلامية عشرة أضراس، غيرها، ولن أسلم من البجة حقوق مواطن الدولة الإسلامية ويكون آمناً على دينه وماله.

ونصت المعاهدة فيما نصت عليه «أنكم (البجة) إن نزلتم صعيد مصر لتجارة، أو مجتازين، أن لا تظهروا سلاحاً، ولا تدخلوا المدن والقرى إلا برضى أهلها، وكذلك ألا تمنعوا أحداً من المسلمين من الدخول في بلادكم والتجارة فيها براً وبحراً» وانتهت المعاهدة إلى القول «وإن زغتم أو عتمت فلا عهد لكم ولا ذمة».

ويؤكد البند الذي نصت عليه المعاهدة، حول حرمة المساجد، وعدم المساس بها، في مدينتي «صبحه» و«هجر» على أن الإسلام قد دخل البلاد قبل ذلك بكثير، وأن المسلمين يعيشون في مختلف المدن الإريترية.

ولم تكن اللغة العربية غريبة على قبائل البجة، كما لم يجهل العرب المقيمون بالبلاد، والذين اختلطوا بأهلها اللغة المحلية مما كان يسهل سير المفاوضات و ترجمة المعاهدات وكتابتها.

ونقضت قبائل البجة تلك المعاهدة، فقرر الخليفة المتوكل إخضاع البجة نهائياً لسلطان الدولة الإسلامية، فكلف محمد بن عبدالله القمي

بهذه المهمة. فتوجه محمد بن عبدالله القمي، على رأس قوة مؤلفة من عشرين ألف رجل، من الفرسبان والمشاة، عن طريق مصر متجهاً جنوباً، لملاقاة ملك البجة (أولباب). وكان أولباب يقود القوات البجاوية بنفسه، يساعده ابنه (فيحس). واستمرت الحرب طويلاً وكان «أولباب» يهدف من استمرار الحرب، وطول أمدها، إرهاق جيش المسلمين، واستنفاد تموينه وعتاده. إلا أن الخليفة وقائد الجيش محمد بن عبدالله القمي قد اكتشفا ما خطط له «أولباب» وابنه «فيحس»، واستمر جيش المسلمين في الحرب، وجرى تأمين التموين والعتاد اللازم عبر البحر الأحمر، إلى ميناء «صنجه» الواقع إلى الجنوب من «سواكن» الحالية، بعد تحصين الميناء. وقلبت موازنة «أولباب»، وتعذر عليه هو وجيشه الاستمرار في الحرب التي خطط لها. وأعلن رغبته الدخول في الهدنة والصلح، كما أبدى استعداداه لدفع ما عليه من متأخرات الضرائب. وأبدى له محمد بن عبدالله القمي استعداداه لقبول الهدنة والصلح، إن توجه هو شخصياً لمقابلة الخليفة ليقدم تعهده بنفسه أمام الخليفة. فأسند «أولباب» أمر الدولة لابنه «فيحس» وانطلق برفقة محمد ابن عبدالله القمي لمقابلة الخليفة.

ووصل ركب «أولباب» إلى دار الخلافة العباسية في سامراء. وأعجب «أولباب» بقوة الدولة وعمرانها. ولم يعامل الخليفة «المتوكل على الله» ملك البجة معاملة المهزوم، بل أعزه وأكرم وفادته ورحب به ضيفاً على بلاد المسلمين، وخلع عليه شعار الدولة العباسية، واعترف له بالسلطة في بلاده. وعاد «أولباب» إلى بلاده سعيداً، يُكنى للمسلمين كل تقدير وإجلال، بعد أن اجتثت المعاملة الحسنة ما كان في قلبه من كراهية للإسلام، وانعكس ذلك إيجابياً على وضع المسلمين في إريتريا، فازداد عددهم وقويت شوكتهم بعد أن أمنهم الملك «أولباب» على مساجدهم وأموالهم وأنفسهم.

وكتب ابن حوقل، يصف حياة وعادات أهل إريتريا: «بعد سنة ٢٤٥ ضبطت البجة أطرافها بالإسلام في بعضها بعض، ويلدhem بين النيل والبحر. ويصل إليهم التجار بالصوف والقطن والحايوان. . . ، فيكون غاية ما يقطعونه من بلدhem ويمكنهم التصرف فيه نواحي تعليب، وهي مواضع ذوات مياه في أودية متصلة بجبل يعرف «بملاحيب» وأكبر أوديته وادي بركة. وبين تعليب وبركة غياض عادية ذوات أشجار، وربما كان دائرة الشجرة من أربعين ذراعاً إلى خمسين ذراعاً. وأفنيتهما مواقع الفيلة، والزرافات، والسبع، والكركدن، والنمر، والفهد، إلى سائر الوحوش، سائحة راتعة في عيلها ومياها وغياضها. ويتصل بملاحيب من شقه الشرقي، وإذ يعرف بـ «صيعوات»، كثير الماء - أيضاً - والشجر والحمر الوحشية. . . . وينواحي بركة بطون كريمة وهي المعروفة بعجات من البجة، ويتصل بها مما يلي سواحل البحر (الجانسة) بطون كثيرة من السهل والجبل، وكان هذا الجبل أخذ بأوديته من نواحي البحر المالح إلى دكن (دجن) وهي أرض مزارع يجري إليها ماء النيل (ويقصد ابن حوقل هنا بالنيل نهر الجاش) ويزرع عليها أهل النوبة (ويقصد كذلك بأهل النوبة هنا القبائل الإريترية التي تقطن حوض نهر الجاش). . . . وفي شرق بركة قبائل كثيرة، تعرف ببازين وبارية، وهم أمم كثيرة قتالهم بالنفس والسهم المسمومة والحراب. . . . ويسكنون في جبال وأودية ويقتنون البقر والشاء ويزرعون. والذي بين وادي بركة وجبلها المدعو ملاحيب، راجعاً إلى الإسلام. . . . وليواينكه من قبائل البجة، تزيد على الإحصاء، ولا يبلغ عددها، لتوغلهم في أعماق الصحراء، وبركة تقارب جزيرة باضع (مصوع)، وتسمية باضع بالضاد المعجمة بجاوية قديمة، وتكون ثلثي مراحل مملوءة ببطون قصعه وهي أجل بطون البجة الداخلة وأكثرها مالا وأعزها. . . .»

وقد توالى المهالك، بعد زوال مملكة البجة في إريتريا، إلا أنها بقيت

تتبعي كلها الى أصل بجاي مثل مملكة الدجن ومملكة مزجه في أوائل القرن السابع عشر.

وتعد أسرة الفونج من بين الأسر التي وفدت إلى إريتريا، وتتبعي لأصل عربي. فقد نزحت تلك الأسرة من جنوب شرق الجزيرة العربية، واستوطنت وادي عنبسة وتصاهرت مع الأسرة الحاكمة هنا. وبعد ما يقرب من ثمانية قرون أسست الأسرة مملكة عرفت باسمها، ضمت مناطق شاسعة من إريتريا وشرق السودان. وأصبحت في القرن السادس عشر إحدى أقوى دول المنطقة، بزعامة السلطان «عمارة دنقس». وتميزت سياسة سلاطين الفونج، بعدم التدخل في شؤون الأقاليم التي أخضعوها، حيث اكتفوا بتوطيد الروابط التجارية معها، وتأمين مرور القوافل في أراضيها.

ويطلق بعض المؤرخين على «سلطنة الفونج» اسم «السلطنة الزرقاء»، بعد أن آل أمر السلطة فيها إلى قبائل العنابسة. وحكمت تلك القبائل حتى عام ١٨٢٠ وهو نفس العام الذي ضم فيه محمد علي باشا والي مصر تلك المناطق لولايتة.

إريتريا والحبشة:

لقد تسرت الحبشة دائماً في سعيها للسيطرة على إريتريا بستان ديني، منذ دخول المسيحية إليها. إلا أن ذلك لم يفلح في إخفاء الكراهية العرقية التي ينطوي عليها الأحباش نحو الإريتريين، الذين شكلوا منافساً قوياً من عهد مملكة «أكسوم». فكما شنت مملكة «أكسوم» عدة حملات على الإمارات الإريترية الساحلية، بهدف إخضاعها وقطع صلاتها بدولة حمير العربية باليمن، كذلك جيشت مملكة أمهر الجيوش لغزو الساحل الإريترى، والسيطرة عليه، ومن ثم السيطرة على طرق التجارة، وتسخير الإريتريين لخدمة الأحباش.

ولم تنقطع حملات حكام الحبشة ضد القبائل الإريترية، إلا في حالة ضعفهم ووهنهم، أو في حالة قوة إريتريا واندماجها مع أصلها العربي، كما حدث في القرن التاسع عشر حين «حلت مصر في إريتريا محل الحكم العثماني... لم يكن السكان المسلمون يشعرون بأنهم تحت حكم أجنبي، سواء أثناء الحكم التركي أو الخديوي المصري، لأن شؤونهم الداخلية كانت تدار بواسطة حكامهم الوطنيين. كما أن وجود دولة كبيرة، كان يشكل عنصراً هاماً في مواجهة الغزوات الإثيوبية المتكررة وغزوات الدول الأوروبية من جهة البحر، هذا علاوة على أن مفهوم الانتماء إلى الدولة الإسلامية العالمية، كان يطفئ على ما عداه من مفاهيم القوميات التي نشأت في القرن التاسع عشر»^(١).

وكما ذكرت سابقاً، كان الأحباش يجدون في القوى الغازية حليفاً طبيعياً لهم ضد جيرانهم.

وفي التاريخ شواهد كثيرة، فبعد اعتناق مملكة «أكسوم» للمسيحية، جهزت حملة لغزو الساحل الإريتري ولاقت دعماً كبيراً من الإمبراطور الروماني البيزنطي، الذي شجع الأحباش على عبور البحر، لغزو الدولة الحميرية في اليمن، حيث أمد الأحباش بسفن يقودها بحارة من جنوده، وأمدهم كذلك بالسلاح اللازم للقتال، كما نقل ما يلزمهم من التموين والرجال لتعويض الذين قتلوا في الحرب، وبقيت القوات الحبشية في اليمن إلى أن بدأت عوامل التفكك والضعف تدب في الإمبراطورية الرومانية، فانكمش تبعاً لذلك المد الحبشي وتقلصت مملكة «أكسوم» لحجمها الطبيعي على رأس الهضبة التي خرجت منها.

وفي القرن الخامس عشر، جهز الملك إسحق بن داود ملك الأمهرا

١ - كارلو جوليو، الوثائق التاريخية الإيطالية حول احتلال إريتريا، (ترجمة جبهة التحرير الإريترية).

جيشاً كبيراً ضد الساحل الإريتري بمساعدة البرتغاليين، فأحرق مدينة (حريققو) و(زولا) و(مصوع) ونهب ممتلكاتها إلا أن القوات الأمهرية فشلت في فرض السيطرة والبقاء في المنطقة، وفي مطلع القرن السادس عشر، أرسلت الملكة «هلينا» وفداً إلى ملك البرتغال، تطلب منه أن يدعمها بالأسطول البرتغالي، للاستيلاء على سواحل الصومال وإريتريا. ووصل الأسطول البرتغالي، ودمر مدينة «زيلع» من البحر، واحتلها المهاجمون من البر.

وفي عام ١٥٢٠ هاجمت قوة بحرية برتغالية أخرى مدينة «مصوع». وحين رفض أهل المدينة مدّهم بالماء العذب والغذاء، عاثوا في المدينة تفتيلاً وتدميراً، وحولوا مسجدها لكنيسة للجنود البرتغاليين والأحباش. كما رفض أهل مصوع مدّ البرتغاليين بالأدلاء حين أراد قائد الحملة البرتغالية إرسال وفد للاتصال بالأحباش والتفاوض معهم.

وأرسل أمراء كل من «زيلع» و«مصوع» و«سواكن» وفداً للبasha التركي في زبيد باليمن، يستنجدونه ضد الغزو البرتغالي - الحبشي، فأرسل العثمانيون الأسطول التركي إلى البحر الأحمر، وبعد عدة أعوام استطاع تدمير الأسطول البرتغالي وطرد البرتغاليين من الساحل الإريتري. وتوطدت سيطرة العثمانيين على موانئ البحر الأحمر، وانحسر الأحباش في أعالي الهضبة من جديد بعد هزيمة حلفائهم البرتغاليين لمدة ثلاثة قرون.

إريتريا والأتراك العثمانيون

كان هدف السياسة العثمانية في منطقة البحر الأحمر، طرد البرتغاليين من المنطقة، فأرسلوا لهذا الغرض في عام ١٥٥٧ حامية للتمركز في ميناء «مصوع»، وللإشراف على الموانئ الإريترية.

وأطلق الأتراك اسم ولاية الأحباش على المناطق الإريترية والحبشية، رغم عدم سيطرتهم على الحبشة وذلك كسياسة لذر الرماد في عيون الأوروبيين والإيجاء إليهم بخضوع الحبشة. وقد وافقت الحبشة دون حرب على أن يفرض نائب حرقيقو التركي مرسوماً على مرور القوافل التجارية من وإلى الحبشة، عن طريق البحر الأحمر. كما أن هناك وجهاً آخر للسيطرة على الحبشة، فمادامت مصر هي التي تُعين مطران الكنيسة الحبشية، فلا بد منطقياً من خضوع الحبشة للإدارة المصرية التركية، وكان ذلك يجري بقبول واستحسان الأتراك. وكانت هذه الحقائق مسوغاً كافياً للاعتقاد بتبعية الحبشة لتركيا، وقد أكدت تركيا مرة أخرى تبعية الحبشة لها، حين طلبت الحبشة من بريطانيا حماية الحجاج الأحباش في القدس، أجاب السلطان العثماني: «إن الحبشة مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية، وعليه فإن الأحباش ليسوا بغرباء في القدس، كما أنه ليس من حق أي قنصل أجنبي أن يتحدث باسمهم».

وبعد أن ضعف النفوذ العثماني على الساحل الإريترى نتيجة لمقاومة العرب للأتراك، اضطرت تركيا أن تضع الشؤون الإدارية المحلية بيد الإريترين. وعندما انتصر إبراهيم باشا على الحركة الوهابية في الحجاز

عام ١٨١٨ تم تعيينه والياً على الحجاز والملحقات؟ وكانت الملحقات تعني مصوع والساحل الإريتري) وأرسلت مصر حاكماً للإشراف على الملحقات، وقوة عسكرية للدفاع عنها. وعندما سحب مصر قواتها أمام ضغط الدول الأوروبية من الحجاز ومصوع، استعاد السلطان العثماني سلطته الرمزية على تلك المناطق. وفي ظروف الشد والجذب التي كانت على أشدها بين محمد علي والسلطان والدول الأوروبية التي تسعى للاستيلاء على تركة الرجل المريض، شنّ الأحباش سلسلة من الغارات للسيطرة على السواحل الإريترية. ولدى فشلهم لجأوا لاجتذاب الدول الأوروبية للمنطقة، فقام (الرأس أوبى) حاكم تيغراي بأول محاولة في هذا الاتجاه عام ١٨٤٠، حيث عرض التنازل عن خليج (أم فيلا) لفرنسا، إلا أن الفرنسيين رفضوا هذا العرض لشككهم في صحة دعاوى السيادة الحبشية على الخليج. وعاد حاكم تيغراي يعرض على فرنسا من جديد عام ١٨٤٥ التنازل لها عن خليج حريقو مقابل بسط حمايتها عليه، ورفض الفرنسيون العرض لافتقار زعم السيطرة على خليج حريقو للصحة.

وشارت حريقو على تركيا عام ١٨٤٦، فأحرقت تركيا المدينة، وعزلت حاكم مصوع وأبدلته بآخر، ولم ينته هذا الصراع إلا بعد أن وافق الباب العالي على ضم مصوع وتوابعها إلى مصر. فامتنع حاكم تيغراي عن دفع ضرائب المرور إلى نائب حريقو، وقاد قوة تقدّر بعشرة آلاف جندي، لاحتلال إقليم سنهر، إلا أنه عجز عن تحقيق مطامحه وعاد إلى تيغراي، واتصل بالملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا يطلب مساعدتها، وتدخل جلالته لتأييد حقوقه في سواحل البحر الأحمر التي كان أسلافه يمتلكونها، ورفضت بريطانيا التدخل لعدم دخول الحبشة في الدائرة السياسية التي كانت بريطانيا تعمل على تنفيذها، بل فضلت أن تجمد العرض الحبشي حتى تحين الفرصة للاستفادة منه بامتطاء الحصان الحبشي.

وبدأت بريطانيا مؤخراً في تحريك (الرأس كاسا) الذي أعلن نفسه إمبراطوراً للحبشة وسمى نفسه (تيدروس)، مستنداً لخرافة حبشية قديمة، تقول أن ملكاً بهذا الاسم، سيحكم إثيوبيا ويقضي على المسلمين ويدمر مكة، ويغزو القدس، ويترع على عرش سليمان. فوجد الإنجليز في هذا الإمبراطور ضالّتهم، فأقنعوه بأنه لا يمكن تأمين تجارة الحبشة إلا إذا سيطر على مصوع. ففهم أن ذلك تشجيعاً بريطانياً، فانطلق مهاجماً مصوع، والساحل الإريتري، فكان فشله ذريعاً. فتدخلت بريطانيا لدى الباب العالي تطلب التنازل عن مصوع للحبشة. وقام أهالي المنطقة، لدى علمهم عن النشاط البريطاني الرامي لضمهم للحبشة، بتوقيع بيانات يعلنون فيها تبعيتهم للباب العالي، حتى أن العلم العثماني قد رفع على موانئ إريتريّة لم يدخلها الأتراك مطلقاً. وباءت جهود بريطانيا و(تيدروس) بالفشل إلى حين.

مطامع إيطاليا في إريتريا:

بعد الفشل الذريع الذي منيت به إيطاليا عام ١٨٦٩، في محاولتها السيطرة على الساحل الإريتري، توافقت سلسلة من الأحداث لتهدى لها الفرصة من جديد لتحقيق أطماعها. وكان أهم تلك الأحداث، ما نتج عن الصراع الذي كان محتدماً بين خديوي مصر والسلطان العثماني من إنهاك للطرفين. حيث وجدت مصر نفسها فيما بعد مرتبطة ببريطانيا باتفاقية محجفة، كان من ضمن ما نصت عليه الاعتراف بسلطة مصر الشرعية، في ظل التبعية العثمانية على إريتريا وبقية المناطق، وكان ذلك بهدف السيطرة على تلك المناطق بعد السيطرة على مصر. وبدأ النفوذ المصري يتقلص، وفرضت على مصر الوصاية، وتدخلت الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية، وعزل الخديوي إسماعيل.

وفي مثل تلك الظروف، من الطبيعي أن تتحرك الحبشة، فبدأ

ملكها «مينيليك» يخطب ود إيطاليا ليتجنب الصدام معها، ولاقتسام الغنيمة التي يسعى هو كما تسعى إيطاليا للسيطرة عليها. وبدأت السفن الإيطالية تصل للشاطئ. الإريتري حملة بالجنود والسلاح، واحتجت مصر، إلا أن صوتها كان أضعف من أن يسمع أو يؤبه به، ولم ترغب بريطانيا بالتدخل مباشرة لوقف التدخل الإيطالي بل اكتفت بمراقبة تحركات إيطاليا من عدن وبحذر شديد، فقد كانت بريطانيا ترى في النشاط الإيطالي تهديدا لطرق تجارتها وممتلكاتها في الشرق.

حادثة بيلول :

في ربيع عام ١٨٨١ تحركت قوة إيطالية تُقَدَّر بنحو ستين شخصا، لاستطلاع منطقة «بيلول»، تمهيدا لاحتلالها. فوقعت القوة في كئائن نصبها الإريتريون، فتم القضاء على الفصيلة الإيطالية بأكملها. فاستغلت إيطاليا الحادث أوسع استغلال، واتخذته ذريعة لجلب المزيد من القوات، لإكمال احتلالها لإريتريا، وللتصدي للمنافسين الأوروبيين من جهة أخرى.

ولم تعارض بريطانيا سياسة إيطاليا، وذلك من أجل خلق منافس لفرنسا، التي كانت تسعى لتدويل قناة السويس، وفي نفس الوقت عززت وجودها في القرن الإفريقي، ببناء قاعدة عسكرية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في مستعمرة جيبوتي.

ومن أجل إحياء أمجاد الرومان في منطقة شرق إفريقيا، عقدت إيطاليا مع «مينيليك» حاكم (شوا) في مايو ١٨٨٣ معاهدة صداقة يغلب عليها الطابع التجاري، كما عقدت معاهدة مشابهة مع سلطنة (أوسا)، فتوسط التواجد الإيطالي بعد هاتين المعاهدتين، فاستطاعت إيطاليا بالتالي إخضاع مناطق استعصت عليها من قبل. ووسعت إيطاليا من نفوذها على أثر انسحاب القوات المصرية من السودان ومنطقة البحر

الأحمر، بعد تحبظ مصر وغرقها في الديون الأجنبية، وكذلك بعد هزيمة القوات المصرية أمام الحركة المهدية.

وزحفت إيطاليا لملء الفراغ الذي خلفته القوات المصرية، فاحتلت مصوع، في عام ١٨٨٥. كما احتلت شمال الساحل الإريتري عام ١٨٨٧ حتى الحدود السودانية، وبعد عامين احتلت مدينة «كرن» واخضعت «أسمره» وبسطت نفوذها على بقية الساحل الإريتري في وقت لاحق من نفس العام.

وأصدرت إيطاليا مرسوماً ملكياً عام ١٨٩٠، يعلن تبعية إريتريا لإيطاليا.

ورغم تفوق إيطاليا العسكري، لم تتحقق لها السيطرة على إريتريا بالسهولة والسرعة التي توقعتها إذ خلال الفترة الطويلة من عام ١٨٦٩ حتى ١٨٩٠ استطاعت إيطاليا الاستيلاء على الأراضي الإريتريّة، إلا أن مقاومة الشعب الإريتري لم تنته عام ١٨٩٠. فلجأ الإيطاليون بعد هذا العام للمخادعة والغدر، فأعلنوا قانوناً أطلقوا عليه «قانون التهذئة العامة» تم بموجبه تصفية الزعماء الوطنيين، ورؤساء القبائل، ومارسوا في ظل هذا القانون أبشع الجرائم، ابتداء من القتل والتعذيب، وانتهاءً بالنفي والإبعاد، ولم تكن هناك ضمانات يلجأ إليها المواطنون، فقد تصرف الإيطاليون دون رقيب، ولم يعد قتل الإريتري أو نفيه مما يعاقب عليه القانون.

وكان أول وأشهر من تصدى بشكل منظم لمقاومة الإيطاليين، من أبناء إريتريا، حاكم «شعيتي» (دجياش بهتاحقوس)، الذي استشهد في معركة مع الإيطاليين عام ١٨٩٤. فقداد المقاومة الإريتريّة بعده رأس ولد ميكائيل، الذي غدر به رأس الولا حاكم تيغراي وسلمه للإيطاليين. وجاء بعده آدم محمد، الذي تصدى لرأس الولا وحلفائه الإيطاليين

بجيش من قبائل الطروعة والسهمر والاساورتا. فلجأت إيطاليا لسياسة «فرق تسد». وكانت الخطوة الأولى انتزاع إدارة الجمارك في مصوع من أسرة النواب، التي تحكم مصوع، وإعطائها لأسرة ككتباي التي تحكم الساحل الشمالي، ثم إعادتها إلى أسرة النواب من جديد، مما سبب زرع الشقاق والتنافر بين أبناء البلد الواحد.

وقسمت المدن الإريترية إلى أحياء أوروبية، وأخرى أهلية، بحيث لا يجوز للأهالي السكن في الأحياء الأوروبية، علماً بأن الموظفين الإيطاليين هم من المجرمين المبعدين عن إيطاليا. وصدرت التشريعات العنصرية، التي تحرم الزواج بين الإيطاليين والسكان المحليين. وسعت إيطاليا لاستغلال الخلافات الدينية، والتعرات القبلية. وفرضت قانون التجنيد الإجباري على أبناء إريتريا وجاراتها.

وإمعانا في شق الوحدة الوطنية الإريترية كانت إيطاليا تسمح وبشكل محدود لبعض المسيحيين الإريترين بشغل مناصب ووظائف حقيرة في الإدارة الإيطالية، في حين حرمت ذلك على بقية المواطنين.

وبقيت إريتريا تحت الاحتلال الإيطالي حتى عام ١٩٤١، حين دخلتها قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد إنزال الهزيمة بإيطاليا في شرق إفريقيا. وسيطرت بريطانيا على الصومال وإريتريا والحبشة. وتقرر مصير الحبشة بعد عودة الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى بلاده مع دخول القوات البريطانية إليها. أما بقية المستعمرات الإيطالية فقد ترك أمر تقرير مصيرها حتى توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في العاشر من فبراير ١٩٤٧. وقد عولج أمر تلك المناطق في ملحق أدرج تحت رقم (١١) من المادة (٢٣) والتي نصت على:

١ - تنازل إيطاليا عن ممتلكاتها في إفريقيا وهي: ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالي.

٢ - تبقى هذه المناطق تحت الإدارة الحالية حتى البت في تقرير مصيرها .
٣ - تتداول حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد
السوفييتي مشتركة فيما بينها أمر تقرير مصير تلك المناطق خلال سنة .
وجاء في التصريح المشترك للدول الأربع ، الذي ألحق بالمادة (٢٣) تحت
رقم (١١) الآتي :

- ١ - اتفقت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد
السوفييتي على البت بصورة نهائية في مصير الممتلكات الإيطالية في
إفريقيا ، والتي تنازلت عنها إيطاليا خلال سنة .
- ٢ - تقوم الدول الأربع بتقرير مصير المناطق المذكورة وتعديل حدودها بما
يتناسب مع رغبات السكان المحليين ويحقق الأمن والسلام مع مراعاة
وجهات نظر الدول الأخرى المعنية بالأمر .
- ٣ - في حال عدم تمكن الدول الأربع من الاتفاق على تقرير مصير أي
من الأقاليم خلال سنة ، يرفع الأمر للجمعية العامة للأمم المتحدة
للتوصية بشأنه ، وتلتزم الدول الأربع بقبول التوصية وتنفيذها .
- ٤ - يواصل نواب وزراء الخارجية في الدول الأربع ، مواصلة دراسة
مسألة تقرير مصير الممتلكات الإيطالية المتنازل عنها ، وترفع توصياتهم
للعرض على مجلس وزراء الخارجية ، كما ترسل الدول الأربع لجائنا
لبحث حالة السكان المحليين ميدانياً والتحقق من آرائهم وتزويد
مجلس وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة^(١) .

واختلفت الدول الأربع في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية ،
وبدأت تبرز وجهات نظر الدول الأربع خلال المحادثات والمباحثات
التي جرت في باريس ولندن ونيويورك ، وبدأت المصالح تطفئ على

(1) United Nations: Treaty series, vol. 49 (1950) P.P. 139, 214-215

المبادئ. فمن خلال المباحثات والمداولات ظهرت اقتراحات تقول :
إما أن توضع المستعمرات تحت الوصاية ، لأنها ليست سوى أقاليم
«متأخرة» ، لا غنى عن البحث عن مرشد لها ، للأخذ بيدها في طريق
التقدم والنمو. وإما أن تعطى تلك المستعمرات قدراً من الاستقلال ،
وإما أن تعاد جميعها أو بعضها إلى إيطاليا .

وظهرت في تلك الأثناء على الصعيد الإريتري عدة أحزاب ،
ومنظمات سياسية ، بعضها يطالب بالانضمام للحبشة كما ذكرت ،
وبعضها الآخر يطالب بالاستقلال وتوحيد إريتريا .

إريتريا تحت السيطرة البريطانية

بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، فرضت بريطانيا سلطتها على المناطق التي كانت خاضعة للاحتلال الإيطالي: إريتريا والصومال والحبشة. وكانت فترة الاحتلال البريطاني، رغم قصرها، أخطر فترة في تاريخ إريتريا، وما زال الإريتريون يعانون من نتائج تلك السياسة وآثارها حتى الآن.

ولا يمكن عزل إريتريا عن جاراتها، لدى تحليل المؤثرات التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، التي تؤثر عليها، نظراً لتشابك المصالح وتشعبها، وكذلك لوجود قوى إقليمية مدعومة من الخارج، تسعى للسيطرة والهيمنة على الشعوب المجاورة، مدفوعة بمطامع اقتصادية، ونوازع عرقية، لا سند لها ولا أساس.

وكان لعلاقة هيلاسيلاسي مع الدول الغربية، وعودته إلى بلاده مدعوماً من قبل الحلفاء المنتصرين، ما مكن له حكم الحبشة كما نعرف كما هيأاً للحبشة مكاناً مميزاً بين جاراتها، التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. فقد استقلت الحبشة بقرارها السياسي ولو صورياً، في حين بقيت الشعوب المسلمة الأخرى (السودان وإريتريا والصومال) تناضل للتخلص من القرار البريطاني المفروض. وسعت بريطانيا سعياً حثيثاً - كما هو الحال تحت الاستعمار الإيطالي - لتعميق شقة الخلاف بين شعوب المنطقة من ناحية، وتمزيق الوحدة الوطنية من ناحية أخرى.

واستغلت بريطانيا خبرتها بالشؤون الإريتريّة الداخلية، ودرايتها

بالتناقضات الثانوية بين بعض القوى السياسية الإريترية، في محاولة يائسة لتفتيت المقاومة الإريترية، خدمة لأهدافها الإستراتيجية، التي سعت لتأمينها في فترة ما بعد الحرب. فكان أن جلبت لإريتريا مناهج تعليمية مختلفة، يطبق كل منها في إقليم من الأقاليم الإريترية، كما فرضت اللغة الإنجليزية كلغة تعليم في المناطق المسلمة، حيث اللغة الرسمية هي العربية، وقامت بنفس الشيء في المناطق الأخرى حيث اللغة التفرانية هي اللغة السائدة بين المسيحيين، وفرضت بذلك على أبناء الشعب الواحد التفاهم باللغة الإنجليزية، بدلاً من التفاهم باللغتين المحليتين. فتمكنت بريطانيا من بناء سدّ في وجه التفاهم بين الإريترين، وشقت وحدة الشعب الثقافية - أولاً - لضرب التطلع القومي نحو وطن إريترى واحد.

واشترت بريطانيا الضمائر، فكان هناك من ينادي بالانضمام لأثيوبيا، وآخر يدعو لتقسيم إريتريا، بحجة اختلاف الثقافات، والأصول العرقية، والاعتقاد الديني، ونجحت السياسة البريطانية في إذكاء نار الخلافات حول القضايا التي لم يكثر بها أحد في العهد الإيطالي. ولعل نجم هيلاسيلاسي كزعيم معاد للفاشية، ودفنت تحت هذا البريق الزائف كل الأصوات المعارضة له، والتي تطالب بالاستقلال عن الحبشة، وفي ظل هذا الزعم، تخلص هيلاسيلاسي من أقطاب المعارضة الإسلامية، التي ناوت الاحتلال البريطاني وقاومت المطامع الحبشية.

وشهدت المنطقة تحت الإدارة البريطانية ركوداً اقتصادياً، روجت الحبشة وبريطانيا أن لا مخرج من المعضلة الاقتصادية إلا بضم إريتريا للحبشة في دولة فيدرالية واحدة⁽¹⁾.

(1) Traveskis, G.K., A colony in Transition, (London 1960), P.P. 74-76.

الاتحاد الفيدرالي مع الحبشة

فشلت الدول الأربع : فرنسا، وإنجلترا، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، في الاتفاق على قرار بشأن إريتريا، فأحيل الأمر حينئذٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأخذت إيطاليا والحبشة تتصدى كل منها لمقترحات الأخرى، فشكلت الأمم المتحدة لجنة خاصة بها، وكان نصيب أعضاء تلك اللجنة من الخلاف لا يقل عما كان بين الأربعة الكبار.

وضعت اللجنة تقريرين متناقضين تماما، أحدهما يقول أن هناك أقلية من الشعب الإريتري ترغب في الاتحاد الفيدرالي، في حين كان الآخر يقول أن الأغلبية من الإريتريين متحمسة لذلك. كما رفعت اللجنة توصياتها للجمعية العامة للأمم المتحدة، تنصح بثلاث حلول ، أولا: الاتحاد كليا مع الحبشة (وهذا يعني الضم)، وثانياً: الاتحاد مع الحبشة في نظام فيدرالي. وثالثاً: استقلال إريتريا بعد عشر سنين من الوصاية تحت إشراف الأمم المتحدة.

فاختارت الأمم المتحدة الأخذ بالحل الوسط فلا ضم، ولا استقلال، بل حكم ذاتي في حكومة فيدرالية، تحت التاج الحبشي، يكون للحكومة الإريتريّة على الصعيد المحلي مطلق السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ووصل في التاسع من فبراير عام ١٩٥١ إلى إريتريا السيد «ماتينزو ادواردو» Matienzo Edwardo البوليفي، مبعوثاً مفوضاً من الأمم المتحدة، ليجد إريتريا تنزف بين أسدين: أسد الحبشة الذي لا زال يتصرف بقانون أدغال إفريقيا، وأسد بريطانيا العاقل المروّض. وبعد عام كامل من العمل المتواصل لوقف النزيف، استطاع «ماتينزو» أن يناقش النقطة الابتدائية الأولى في مهمته: مناقشة إطار عمل دستوري. لكن تأكد

لديه اعتقاد تدعمه الحقائق اليومية، مفاده أنه حتى على المدى البعيد، يستحيل تحقيق اتحاد فيدرالي، بين الحبشة وإريتريا. وذكر أن البناء الأوتوقراطي المركزي للحكومة الحبشية لا يترك مجالاً لمقترحات ليبرالية مثل الاتحاد الفيدرالي الذي يتطلب تمثيل مختلف القوميات بنسب معينة، في تقرير قضايا مصيرية، مثل الدفاع، والشؤون الخارجية، والمالية، والتجارة الداخلية، والخارجية، وغيرها.

وانفجرت أولى نقاط الخلاف وأبسطها، حين رفض ممثل الحبشة مناقشة البند الذي يذكر «الدستور الفيدرالي»، متذرعاً بأن على السلطة الفيدرالية أن تنضوي تحت السلطة الإمبراطورية الموجودة، (التي لا سلطة تشريعية بها) وتركز مجمل السلطة التشريعية في شخص الإمبراطور. واستعصى ذلك على الحل ووجد «ماتينزو» نفسه أمام طريق مسدود. فتوصيات الأمم المتحدة تنص صراحة على تمثيل الإريتريين بنسبة ماثوية في السلطة التشريعية الفيدرالية⁽¹⁾ ومن ناحية أخرى واجه «ماتينزو» إمبراطوراً غاضباً لأنه لم تعط له الفرصة لتعيين الجهاز التنفيذي بأكمله، كما لم تعطه لجنة الأمم المتحدة حق قبول أو رفض التشريع المحلي بمجمله. ولغرابة المطالب الإمبراطورية تلك، فقد رفضها حتى أنصار الاتحاد مع الحبشة. كما استشاط الإمبراطور غضباً، حين لم يكثرث به أحد، ولم يستحسن جهوده الرامية لفرض اللغة الأمهرية على الشعب الإريتري، بدل اللغة العربية التي يتحدثها الإريتريون، ويتمسكون بها كلغة قومية.

وكان التغيير الذي حدث في موقف أنصار الاتحاد الكامل مع الحبشة، ليصبح مؤيداً لفكرة الاتحاد الفيدرالي، قد أضعف من الجبهة الإمبراطورية، ودعم الموقف الإسلامي، كما خلق فرصة نادرة لبدية

(1) United Nations, general Assembly, Resolution 390A (V): Final Report of the U.N

سياسة ائتلاف بين الجماعات السياسية المختلفة في نهاية عام ١٩٥٢، حين انضم مسلمو تيغراي وإريتريا للاتحاديين. ليشكلوا أغلبية، تسعى لتشكيل حكومة فيدرالية دستورية. وبعد أن فشل الإمبراطور في فرض شروطه على لجنة الأمم المتحدة، ورأى الانشقاق يدب في الجبهة المساندة له، انطلق يستعمل سلطته المطلقة في تكميم الأفواه، وخنق الحريات، ناسفاً كل جهد يرمي لبناء حكم ديمقراطي، أو ينادي بالحكم الذاتي لإريتريا. وأعلن اعتباطاً ضم إريتريا للحبشة في الرابع عشر من نوفمبر ١٩٦٢، فكان ذلك إيذاناً ببداية الكفاح ضد الهيمنة الحبشية، وإعلاناً عن عجز الوسائل السياسية، عن إقناع القومية الأمهرية وممثليها، بضرورة التعايش سلمياً مع القوميات المجاورة. وأعلنت الحكومة الحبشية عن حل كل الأحزاب المعارضة، وحظر نشاطها، وزُج بزعمائها في السجون. كما أعلنت الحكومة الإمبراطورية حل النقابات ومنع نشاطها. وأعلن في «أسمره» و«مصوع» إضراباً عاماً، احتجاجاً على تعنت الإدارة المحلية، وتعسفها وفسادها، فتدخل الجيش الحبشي لإنهاء الإضراب، فقتل المئات، وجرح، واعتقل، الآلاف من المسلمين المضربين.

ودخل الشعب الإريتري صراعاً طويلاً ضد الاحتلال الحبشي، وكان المناضلون الإريتريون أحد العناصر الرئيسية في الإطاحة بالإمبراطور، الذي مثل حكماً امتدت جذوره لما يقارب ألفي عام.

إريتريا في ظل النظام الجمهوري الحبشي

بعد سقوط الإمبراطور «هيلاتسي»، اعتقد الإريتريون أن حكام أديس أبابا الجدد، سيكونون أكثر تفهماً لتطلعات وطموحات القوميات المقهورة. حيث أن تغيير بنية النظام بمجملها، لا بد وأن يشمل تفسيراً جديداً للقضايا القديمة، ومحاولة للنجاح حيث فشل النظام القديم. كما أن النداء الذي وجهه (الدرغو) لعموم القوميات، والذي يعد فيه بالقضاء على الفساد والرشوة، وبإجراء إصلاحات جذرية في أجهزة الحكومة المركزية، وحكومات المحافظات قد أصبح بمثابة وعد قطعه الحكام الجدد على أنفسهم، وذكر بيان «الدرغو»، أن الجهاز الحكومي سيقوم على أساس تمثيل مختلف الطوائف والقوميات. ورأى الإريتريون والتيغريون في البند الأخير، بادرة أمل، ودليل حُسن نية، وتغير صادقين. وفعلاً تم في عام ١٩٧٤ تعيين مسلم ومسيحي من أصل إريتري، ليكونا نائبين للحاكم العام في المنطقة. إلا أن الخطوة التالية جاءت مخيبة للآمال، حيث تم تعيين حاكم عام من أصل مسيحي، اشتهر بتعصبه الديني وضحالة تجربته السياسية، إلا أن أصله الإريتري جعله مقبولاً ولو مرحلياً. وتزامنت هذه الإجراءات مع هدوء ملحوظ في حدة العداء والقتال. فخرج المحاربون الإريتريون من معاقلهم، وساد في إريتريا جو من التفاؤل بقرب الإصلاحات المرجوة.

وأجرى الجنرال امان، رئيس الدرغو، اتصالات مع الدول المجاورة من ناحية، ومن ناحية أخرى عرض على الإريتريين حكماً ذاتياً، على أن يبقى ميناء عاسب مضافاً إليه شريط يصله بالحبشة، تحت الإدارة

الحبشية مباشرة. وفجأة وفي الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٧٤ طوقت فصيلة من الجيش بيت الجنرال «أمان» ووضع رهن الاعتقال، ولدى مقاومته المتمردين، استدعت الدبابات لتدك البيت وتقتل جميع من فيه، وعرف ذلك اليوم في التاريخ الحديث للحبشة «بالسبت الأسود». وليس هناك من خطأ أو جرم ارتكبه الجنرال أمان ليلاقى هذا المصير، إلا أن أصله الإريتري يكفي لتصفيته وإبعاده عن القيادة والمسرح السياسي كلياً.

وبعد مقتل الجنرال مباشرة، تم تصفية كل الموالين له ومن له أدنى صلة بهم، وبذلك تم تصفية كل أمل في حل المشكلة الإريترية، أو المشاكل القومية عموماً، كما كان ذلك إعلاناً عن النوازع الدفينة، المسيطرة في صدور الأحباش الجدد.

وكان هناك صراع على السلطة داخل (الدرغو)، إلا أنه كان من المستحيل توقع وصول «مانغستو هايلي ماريام» الى السلطة. وبعد اغتيال الجنرال «أمان» وصلت الشاحنات العسكرية إلى أديس أبابا لتعزيز موقف الانقلابيين بما يزيد عن عشرة آلاف جندي.

ورد الإريتريون على تلك التطورات بالهجوم على أسمره عاصمة الإقليم، وفي بقية الأقاليم القومية أعلنت الحرب كذلك، ضد سيطرة الجيش وضباطه، فرد الجيش بإعلان الحرب على كل القوميات وكل الاتجاهات السياسية. إلا أن القوة الرئيسة كانت موجهة ضد مسلمي إريتريا.

ولم تستطع قوات الإريتريين، المسلحين بأسلحة فردية قديمة، أن تقف في وجه جيش مجهز بأحدث الأسلحة والطائرات. إلا أن أديس أبابا عجزت بدورها عن السيطرة كلياً على المناطق النائية، كما عجز الإريتريون عن السيطرة على أي من المدن الرئيسة.

وكما كان تاريخ أباطرة وملوك الحبشة، يزخر بشتى أنواع
الاغتيالات، وبأقل الأساليب إنسانيةً وشرافاً، فإن التاريخ القصير لحكم
ضباط الحبشة يجاري ويجدأ تاريخ أسلافهم وجهدهم يبشر بالمزيد .

ولامتصاص نقمة القوميات أعلن المجلس العسكري الحاكم، عن
تطبيق الاشتراكية، والقيام بإصلاح زراعي . وتبع ذلك الإعلان مصادرة
الأراضي من العناصر المناوئة للنظام الجديد، ونهب وسلب ثروات
القوميات المتمردة على الهيمنة الحبشية، وإعادة توزيعها على الضباط
كرُشا، للإبقاء على ولائهم . فمصادرة الأراضي من أصحابها، وتأميم
الثروات، لا يعني بالضرورة إجراء إصلاحات اشتراكية، ولا يستهدف
مصلحة مجمل القوميات . إلا أن النتيجة المباشرة لتلك الإجراءات دون
شك، ستكون ذات مردود على خزانة الدولة فقط . ومهما بلغت
الإصلاحات الحبشية فإنها ستقصر عن أن تكون بديلاً للاستقلال
الوطني للشعب الإريتري .

ولم يكن نصيب إريتريا من التنمية في ظل النظام الجديد بأفضل منه
في ظل نظام الإمبراطور هيلاسيلاسي، حيث اقتصرت الصناعة على
بعض الحرف اليدوية، واعتمدت الزراعة على الأمطار الموسمية، وعلى
بعض قنوات الري القديمة، التي بنيت في العهد العثماني . ولم تجد
التأمينات التي قام بها مانغستو، بل كانت ذات أثر عكسي، إذ تدنت
كمية المحاصيل الزراعية، وتقلصت رقعة الأرض المزروعة من ناحية
أخرى، ونزح الفلاحون عن القرى، باحثين عن عمل في المدن العالجة
عن استيعاب سكانها . فانتشرت البطالة والأمراض وعم الجهل .

وبعد ما يزيد عن عشر سنوات من حكم الجنرال مانغستو، لم تقدم
حكومته أي معونة اقتصادية لإريتريا . وبقيت النظرة القديمة للإقليم -
كموطن للشغب - ونمت في ظل النظام الجديد، حيث أضيف إليها
إيديولوجية، فوصم الإريتريون بالعداء للشورة، ووجهت لهم تهمة

الارتباط والتعامل مع أنظمة أجنبية رجعية (المقصود بذلك الدول العربية والإسلامية عموماً). ورغم انعدامها، فلم تُعن التنمية في إريتريا في مفهوم الحكام الجدد سوى «إمداد أعداء الثورة بالحياة». بدلا من احترام التطلعات القومية للشعب الإريتري، والقوميات الأخرى نحو الاستقلال وحرية تقرير المصير.

قامت حكومة مانجستو «بعسكرة» المنطقة، ورسمت خططاً لتحويلها إلى أرض محروقة، وخططاً أخرى أشد فظاعة، ترمي إلى ترحيل ثلاثة ملايين عربي من الإقليم، وتوطينهم في مناطق نائية في الجنوب، وتشجيع استيطان الأحباش في المنطقة، ودعم المستوطنين اقتصادياً، وتوفير الحماية الأمنية لهم.

وأصبحت نسبة الأمية بين الإريتريين من أعلى النسب في القارة الإفريقية. فليس في الإقليم أي جامعة أو معهد عال، كما لم يكن هناك مدارس ثانوية، وكانت المدارس الابتدائية، على ندرتها، تتميز بظروف دراسية رديئة، وتدني مستوى المشرفين عليها. فاقصر رافد الشعب الإريتري من المثقفين على أولئك الذين تخرجوا من الجامعات المصرية، والمدارس السودانية، بالإضافة إلى بعض البعثات للدول الأوروبية، والتي كانت تقدم لأبناء الشعب الإريتري، وقطعت في ظل النظام الجديد، وحرّم الإريتريون المثقفون من الوظائف الحكومية، وأصبحوا هدفاً لمطاردة قوات البوليس، وأجهزة الأمن الحبشية، أما الجيش فكان أصلاً من الدوائر المغلقة أمام أبناء تلك الأقلية العربية.

فكان أن آتت تلك السياسة الرسمية أكلها. فتردت الأوضاع لاقتصادية وتقلصت رقعة الأرض الزراعية، وتفاقمت البطالة وساءت الأحوال الصحية، وعم الجهل وانتشرت الجريمة، دون أن يكون هناك أدنى جهد رسمي للإصلاح. وعمل نظام «مانجستو» على عزل إريتريا

عن العالم، وأغلقت أمام السياح، والمراقبين الأجانب، كي لا تنتشر أخبار المآسي المروعة، التي يتعرض لها مسلمو إريتريا من ناحية، وحتى يرضخ شعب الإقليم أمام الضغط المزدوج: ضغط الأوضاع المتردية، وضغط السلطات الرسمية، ويقبل ببرنامج إعادة التوطين، أو برنامج تهجير مسلمي الشمال لا فرق.

ورغم أن عقد الثمانينات غني بالأحداث في إفريقيا، فهناك أحداث كانت القارة مسرحاً لها، مثل تهجير يهود «الفلاشا»، وسقوط النميري، والانقلابات العسكرية في شرق القارة، وغيرها، وترنح نظام بريتوريا. ثم جاءت سنوات القحط والجاعة لتزيد الأمر سوءاً، حيث اجتاحت موجة من الجفاف وسط القارة، وشرقها، فأهلكت الزرع، والضرع، وأبادت أعداداً غفيرة من الناس.

فهب شعوب العالم، تمد يد العون دونما اعتبار لجنس أو لون، ودونما اعتبار لعقيدة أو أيديولوجيا، لإنقاذ ملايين البشر، وبذلت السلطات في المناطق المصابة جهودها، وسهلت للهيئات والمنظمات الخيرية العالمية أداء مهمتها، وزودتها بكوادرات محلية قادرة على العمل معها في مختلف المناطق، ووفرت لها سبل الاتصال ووسائل المواصلات، وبدأ الجهد الإنساني العالمي يوتي أكله.

إلا أن الوضع في إريتريا المحجوبة عن أنظار العالم كان مختلفاً، فمن ناحية كان أشد ما ضرب الجفاف هنا، وتضافرت من ناحية أخرى ظروف طبيعية مختلفة، مع مخططات السلطة الحاكمة الغاشمة، التي عسكرت المنطقة وقطعت أي اتصال لها بالعالم.

ولم يختلف أمر إريتريا بعد الثورة، عما كانت عليه من قبل، فجنود وضباط الإمبراطور أصبحوا بين عشية وضحاها ضباط وجنود جيش

مانغستو، تغيرت مسمياتهم ولم تتغير نظرتهم، أو طريقة تعاملهم مع مسلمي الشمال. بل إن الهزة الاجتماعية، التي رافقت استيلاء مانغستو على السلطة، خلقت نوعاً من الخلخلة استغلها رجال الإدارة المحلية الجهلة في الابتزاز والسلب والنهب. وكان التغيير الوحيد هو انتقال حقد الإمبراطور الطاعن في السن، إلى صدر مانغستو الشاب.

وحين ضربت المجاعة، لم ينظر العالم للتناقض المتفاقم أصلاً داخل الحبشة، فصبت الجهود الإنسانية نحو هدف نبيل، وامتد جسر جوي بين مختلف دول العالم وبين أديس أبابا، وكان أروع ما وصف به ذلك الجهد ما جاء في تقرير أحد المراسلين يصف مطار أديس أبابا حيث قال: «إنني أعيش أروع لحظات حياتي، فطائرات النقل العملاقة التي تحمل أعلام مختلف الدول، قدمت هنا تحمل الإمدادات الغذائية والطبية لمنكوبي الجفاف، بعضها قد هبط، وما زالت الأخرى تدور فوق المطار، في انتظار إخلاء المدرج لها للهبوط، وتفريغ حمولتها من الطعام، والقمح، والخيام، والملابس، والأدوية، حتى أن بعض هذه الطائرات قد جاءت وعلى متنها مستشفيات كاملة، بأطبائها ومعداتنا».

إلا أن المراسل نفسه قد عاد بعد أيام قليلة، وبعد زيارة المناطق الشمالية المنكوبة، وبعدما رأى بأم عينيه أن الجهود الإنسانية تصب في مستنقع تنفيذ مخططات مانغستو، وأنه لا يصل منها إلى المستحقين أي شيء، على الإطلاق. فكتب يقول: «لقد اكتشفت اليوم كم كنت ساذجاً، وبدأت أشعر بخيبة أمل عميقة وسيفيق العالم يوماً ليشاطرني أحاسيسي تلك، حين يتبين له كيف أساءت السلطات الإثيوبية استعمال ما تبرعت به شعوب العالم، وقامت بنقله من مختلف أرجاء الأرض لإنقاذ الضعفاء العاجزين أمام هول الكارثة الطبيعية، في المناطق الشمالية من البلاد والتي كانت مناطق عسكرية مغلقة، ويمنع الأجانب من دخولها قبل أيام».

فقد دأبت السلطات الإثيوبية الجديدة بعد سقوط هيلاسيلاسي بأسلوب أشد صرامة وقسوة. فلم يقتصر مانغستو على وسائل القمع العسكرية، التي اتبعت في العهد الإمبراطوري، بل أضافوا للحل العسكري حلاً مرافقاً ومكملاً، وأقل إنسانية، يتلخص في انتزاع عرب إريتريا من مواطنهم وإذابتهم في مناطق نائية. فوجد نظام مانغستو في المجاعة والجفاف فرصة ذهبية لتنفيذ برنامجه، وعلى نفقة شعوب العالم ومن ثم في ظروف الكارثة الطبيعية التي شكلت، من وجهة النظر الرسمية، ضغطاً مسانداً للضغط العسكري، وفي نفس الوقت كانت الأمة العربية ظهير الشعب الإريتري منشغلة بحرب الخليج.

وقام نظام مانغستو - فعلاً - بتحويل المعونات لمناطق الاستيطان، أو إعادة التوطين وليس للمناطق الشالية. فجاءت تبرعات الأمم لتكون طعماً في مصائد مانغستو، ولتمويل معسكرات العمل التي يجلب إليها قسراً من ألقى القبض عليهم من عرب الشمال.

وكتب الدكتور «كلاود مالوريه» حول هذا الوضع يقول: «سيفيق الغرب والهيئات الإنسانية التي غدت وتغذي عملية الإنقاذ، ليجد الجميع أنفسهم بعد سنوات قليلة قد ساهموا ومولوا أفضع مذبحه حدثت في أيامنا».

فحين كانت المجاعة في عنفوانها، والجفاف على أشده، نفت الحكومة الإثيوبية أن تكون الحبشة قد تأثرت بتلك الموجة، وتركت الشعب الإريتري يواجه مصيره بنفسه، وجربت حكومة أديس أبابا كل وسائل الضغط والقهر، التي تفتقت عنها عقول ضباط جيشها، مضافاً إليها خلاصة تجاربهم وممارساتهم في نفس المنطقة في العهد الإمبراطوري.

وبقيت أنباء المجاعة طي الكتمان مدة عامين، حتى كانت الذكرى العاشرة للثورة الحبشية عام ١٩٨٤، فأرادت حكومة مانغستو الظهور برداء ليبرالي، فسمحت مع بعض التحفظ لرجال الإعلام العالمي بدخول البلاد لنقل أنباء (الإنجازات) التي تحققت. فتم ترتيب احتفالات اتسمت بالبذخ والإسراف حتى بلغت تكاليفها ما يزيد عن المائة مليون دولار. ووجد رجال الإعلام الفرصة سانحة فانطلقوا يتلمسون الأخبار الحقيقية، غير تلك التي توزعها أجهزة إعلام مانغستو في الصباح، على موائد الإفطار وعلى بوابات مدرجات الخطابة والعروض الرياضية، فخرجوا من أسوار أديس أبابا حين كانت الدولة ثملة نشوى بتصديق كذبة نسيت المقصود بها، فابتعدوا عن العرس الرسمي، ووصلوا إلى عرس الجوع والمرض والبؤس والشقاء في الشمال. فبهرت العالم أنباء وصور الأشباح المريضة الجائعة. فكانت المآسي أقوى من الإنجازات، فتحول الاحتفال بثورة مانغستو إلى مظاهرة عالمية لإنقاذ مسلمي إريتريا من مخالب جيش وميليشيا الثورة، وبرائن المجاعة ومخططات إعادة التوطين.

فراع رجال الإعلام مارأوا! حيث رأوا جيشاً مدججا بالسلح يطبق بلا رحمة سياسة الأرض المحروقة، بقصد انتزاع ثلاثة ملايين عربي إريتري من مواطنهم والزج بهم في معسكرات سخرة إجبارية نائية، في حين كانت أجهزة الإعلام الإثيوبية تنقل أنباء مضللة عن إعادة توطين قبائل الشمال من خلال «برنامج إعادة التوطين». وقد ذكر أحد المبشرين الذين زاروا المنطقة «أن أغلب السكان المحليين مسلمون ويتكلمون العربية، في حين يتكلم الجنود لغة أخرى، ويتعمدون الإساءة إلى عادات وتقاليد أهل المنطقة، ولا يبدو أن أهل المنطقة يتمتعون بالمواطنة في الدولة».

فدعر الرسميون في أديس أبابا لانفضاح الأمر، وحاولوا راب الصدع من جهة وتسخير العطف الإنساني على أولئك المنكوبين نحو تنفيذ برنامج إعادة التوطين وتمويله من جهة أخرى. فقاموا بترتيب زيارات محددة تشرف عليها الدولة، إلى مناطق معينة في الشمال يتم إعدادها مسبقاً، فيأتي بعض سفراء الدول التي تقدم المعونات وبعض الرسميين الآخرين لزيارة مثل تلك المعسكرات المزودة بالغذاء والدواء، وتكتظ بالجائعين والمرضى الذين يجري إطعامهم ومعالجتهم، إلا أن تلك المعجزة سرعان ما تتلاشى بعد انصراف الزوار، حيث تقوم وحدات من الجيش بنقل الخيام و الأغذية والمواد الطبية إلى مناطق أخرى، ويساق نزلاء المعسكر إلى المناطق التي حددت لتكون مسرحاً لما يسمى «مناطق إعادة التوطين».

وغالباً ما كانت الحكومة الإثيوبية تطالب المنظمات الخيرية بأجرة نقل المواد التي جاءت بها، وتفرض على المتطوعين العمل في مناطق تحددها الجهات الرسمية، ولا يجوز الخروج منها أو مغادرتها إلى مناطق أخرى. وليس نادراً أن تقوم الأجهزة الرسمية المحلية بتحديد نوعية الخدمات المقدمة. فقد زار رئيس اللجنة الحزبية المحلية أحد معسكرات الإنقاذ في إريتريا، حيث اطلع على الجهود الإنسانية النبيلة المبذولة لوقف نهر الموت فقال: «إننا لا نريد أن يكون هذا المعسكر منتجعاً»، رغم أن الوضع حري بأن يوصف أنه حرب صامتة، بين الحياة والموت. إلا أن الرجل كان حقاً يعكس أهداف ومخططات سياسة دولته التي لم تر حلاً للمأساة، بمعزل عن الحل السياسي العسكري. وكثيراً ما غارت وحدات الجيش والميليشا على معسكرات اللجوء التي تقيمها الهيئات الدولية، فتنقل نزلاءها من الجائعين والمرضى إلى مناطق إعادة التوطين. فتأتي من آن لآخر شاحنات عسكرية، ليزج بداخلها أكثر من سعتها من أولئك التعساء، أنصاف الأحياء، فيساقون إلى مناطق السخرة أو إعادة التوطين، دونما اعتبار لقدرتهم على تحمل الرحلة الشاقة.

ووصفت الدكتور فاسيسيت التي كانت تعمل في أحد المعسكرات التي أغار الجيش عليها فقالت: «لقد ساقوا ما يزيد على سبعة عشر ألف إنسان إلى أماكن مجهولة، دون أي اعتبار لصراخ الأطفال أو الأمهات، ودون رافة رجال اتسعت عيونهم، وطالت قاماتهم، بفعل الهزال والجوع، حتى أصبحوا أشبه بالأشباح». وحين حاولت السيدة فاسيسيت الاعتراض على المعاملة العشوائية الفظة قائلة «إنهم سيموتون قبل نهاية الرحلة، صرخ مسؤول الحملة قائلاً: «إن لدينا أوامر يجب أن تنفذ».

وفي مناطق إعادة التوطين تعتمد أجهزة مانغستو تهشيم الأسر، وترسل الأب إلى معسكر، والأم إلى معسكر آخر، دون أن يعلم أي منهما بمكان الآخر، أو بمصير الأطفال الذين ينقلون إلى معسكرات ظالمة، يشرف عليهم فيها نخبة غلاظ شداد، من رجال مانغستو، حيث يودعون في دور أيتام يسمونها في أديس أبابا «دار الإنسان الجديد».

ولم تتورع الدولة عن اتباع مختلف الحيل للقبض على القرويين في أقاليم إريتريا وتيغراي. حيث تعلن الدولة عن افتتاح مراكز لتوزيع القمح في مناطق معينة، ليفد الفلاحون إليها، ثم ليجدوا أنفسهم مطوقين بالجنود، والشاحنات في الانتظار، لنقلهم إلى «معسكرات إعادة التوطين». وأعلنت الدولة في مناطق أخرى عن حملة لتطعيم المواشي، فكان يتم القبض وبسهولة على الفلاحين، الذين قدموا لتطعيم مواشيهم، ومن ثم ترحيلهم إلى مناطق إعادة التوطين، وفي نفس الوقت تصادر الحيوانات لتغذية رجال الميليشيا، الذين ينفذون هذه البرامج (الإنسانية).

وقد وصف أحد العاملين في مراكز الإغاثة الدولية قرية زارها بعد غارة وحدة من الميليشيا عليها بعدة أيام، فقال: «رأيت أكواخاً كالأشباح، وتألّت لرؤية محراث مازالت موصولة بواسطة جبل ضعيف

مع كومة عظام حيوان ميت، وداخل الأكواخ كان الغبار يغطي الأدوات المنزلية، ووجدت في أماكن متفرقة طيور منزلية نفقت ولم يبق منها سوى كومة من الريش».

وقد روى بعض الفارين قصصاً فظيعة حول قيام الجيش تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، حيث كان يقوم بحرق القرى، والمزارع، وتسميم المياه، ومصادرة المواشي، بهدف القضاء على أي إمكانية للبقاء في تلك المناطق، ولم تترك الدولة أسلوباً دون أن تأخذ به لتفريغ إقليم إريتريا من العرب المسلمين، الذين بقي وضعهم في ظل النظام الجديد كما كان في النظام القديم، إن لم يكن قد ازداد سوءاً. مزارع القهوة التي تملكها الدولة، دون أن يدفع إليهم أي أجر، تطبيقاً لمبدأ رسمي يقول «من لا يعمل لا يأكل» في ظل النظام الجديد.

وما زالت كوادر مانغستو جاهدة لإنجاز مخطط قديم - جديد لتفريغ إريتريا من أبنائها، في ظل ظروف قاسية، تدفعهم حمى أحابيس الثار، والتنافس، والسيطرة القومية، ضد أقلية لا ترى مستقبلها إلا في الاستقلال، وحرية تقرير المصير.

المراجع

- ١ - بيركت هابتي سيلاسي؛ الصراع في القرن الإفريقي . ترجمة عفيف الرزاز.
- ٢ - بازيل ديفيدسون، ليونيل كليف، بيركت هابتي سيلاسي؛ وراء الحرب في إريتريا، (بيروت ١٩٧٩).
- ٣ - ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم (بيروت - صيدا ١٩٧٥)
- ٤ - جمال الدين الشيال، تاريخ مصر الإسلامية .
- ٥ - مكّي شبّكة، السودان عبر القرون .
- ٦ - محمد عبدالرحمن برج، قناة السويس .
- ٧ - محمد فؤاد شكري، مصر والسودان .
- ٨ - راشد البراوي، الحبشة .
- ٩ - فتحي غيث، الإسلام والحبشة .

المراجع الأجنبية

Bibliography

- 1 - Mansfield Parkyns, Life in Abyssinia, (London-Edingugh 1966)
- 2 - Atkins, H., A Geography of Ethiopia, (Addis Ababa 1970).
- 3 - John, C., Ethiopia After Haile Selassie: The Government Land Factor African Affairs 72 (Oct. 1973).
- 4 - Cottrell, A. J., and Burrell, R.M.,(Soviet-U.S. Naval Competition in the indian Ocean.) Orbis 18 (Winter 1974).
- 5 - Campbell, J.F., (Background to the Eritean Conflict.) Africa Report 16 (May 1971).
- 6 - Castango, A.A., (Interview with Mohamed Siad Barre.) Africa Report 16 (May 1971).
- 7 - Greenfield, R., Ethiopia: A New Politcai History, (New york 1965).
- 8 - Drysdale, J., The Somali Dispute, (New york 1964).
- 9 - Enahoro, P. (Eritrea'S War of Secession.) Africa, March 1975.

- 10 - Jaffe, A., (Haile Selassie's Remarkable Reign. (Africa Report 16 :May 1971).
- 11 - Halliday, F., (The Fighting in Eritrea.) New Left Review 67 (May-June 1971).
- 12 - Robbs, P., (Battle for the Red Sea.) Africa Report 20 (March-April 1975).
- 13 - Legum, C., (Ethiopia Looks for Reformers.) Observer Foreign News Service, July 5, 1974,
- 14 - Wax and ., Gold, (Chicago 1965).
- 15 - and Lee, B., Conflict in the Horn of Africa, (New york 1977).
- 16 - Whitaker, B. (ed.). The Fourth World. (New york 1972).
- 17 - United Nations, General Assembly, Report of the U.N. Commissi for Eritrea, (Fifth Session, Supplement No. 8-A/1285), 1950.
- 18 - Resolution 390 A (v): Final Reoprt of the United Nations Commission in Eritrea (Seventh Session, Supplement No. 15- A/2188). 1950.
- 19 - Trevaskis, G.K.N., Eritrea, A Colony in Transition, (London 1960).
- 20 - Ethiopian Tikden. Africa, April 1975.
- 21 - Shepherd, J., The Politics of Starvation, (Ny 1975).
- 22 -United Nationsd Treaty Series, vol 49 (1950).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
خارطة	٧
المقدمة	١١
١ - اريتريا	١٧
مصدر التسمية	١٧
الموقع الجغرافي	١٧
٢ - اريتريا وصراع الامبراطوريات القديمة	١٩
الدولة الإسلامية واريتريا	٢٢
اريتريا والحشة	٢٦
٣ - اريتريا والأتراك العثمانيون	٢٩
مطامع ايطاليا في إريتريا	٣١
حادثة بيلول	٣٢
٤ - اريتريا تحت السيطرة البريطانية	٣٧
الاتحاد الفيدرالي مع الحشة	٣٩
٥ - اريتريا في ظل النظام الجمهوري الحبشي	٤٢
المراجع العربية	٥٣
المراجع الأجنبية	٥٤



مطبعة مطبوعات

الطبعة الثانية

بيروت - شارع سورية - بناية صندى وشركاه
الطبعة الأولى: ١٩٥٥ - ص ٢٢٦ - بيروت